

تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على دول مجلس التعاون الخليجي

دونمي تشن

رؤية على الأحداث

September 1, 2020

KS--2020-II26

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية –سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند –أو أي جزء منه- أو أن يفسر كنصيحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدي الدراسة، ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.

ما الذي حدث في النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

تصاعدت حدة النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ شهر مارس 2018م؛ إذ وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يوم 22 مارس 2018م مذكرة توجه رد الحكومة الأمريكية على التحقيق بشأن الأنشطة الاقتصادية الصينية، والسياسات التجارية، والممارسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والابتكار بموجب الفقرة 301 من قانون التجارة الأمريكي لعام 1974م. ويوضح الشكل (1) الجدول الزمني والتعريفات الجمركية التي فرضها كلا الجانبين على واردات بعضهما البعض. ولقد جرت العديد من جولات التفاوض بين البلدين جيئةً وذهابًا، إلى جانب التصعيد الثنائي للتعريفات التجارية لما يقارب العامين قبل توقيع المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بينهما في يوم 15 يناير من عام 2020م.

كذلك وافقت الصين -بالإضافة إلى التزاماتها بتحسين ممارساتها في حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا- على زيادة مشترياتها من المنتجات والخدمات الأمريكية بما لا يقل عن 200 مليار دولار مقارنة بمشترياتها في عام 2017م على مدى العامين المقبلين، ويشمل ذلك 77.7 مليار دولار من السلع المصنعة، و32 مليار دولار من السلع الزراعية، و52.4 مليار دولار من سلع الطاقة، و37.9 مليار دولار من الخدمات.

الشكل 1. الجدول الزمني للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين

التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية	التعريفات الجمركية التي تفرضها الصين
مذكرة رئاسية بشأن التحقيق بموجب الفقرة 301	
	مارس 2018
34 مليار دولار بنسبة 25%	34 مليار دولار بنسبة 25%
	يوليو 2018
16 مليار دولار بنسبة 25%	16 مليار دولار بنسبة 25%
	أغسطس 2018
200 مليار دولار بنسبة 10%	60 مليار دولار بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 10%
	سبتمبر 2018
200 مليار دولار بنسبة تتراوح ما بين 10% إلى 25%	
	مايو 2019
120 مليار دولار بنسبة 15%	60 مليار دولار بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 25%
	يونيو 2019
	مجموعة فرعية 75 مليار دولار بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 10%
	سبتمبر 2019
	يناير عام 2020م - المرحلة الأولى من سريان الاتفاق الصيني-الأمريكي
120 مليار دولار بنسبة 15% بخفض بمقدار النصف	مجموعة فرعية من 75 مليار دولار بخفض بمقدار النصف
	فبراير 2020

المصدر: كابسارك.

ما الأسباب الخفية للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين؟

يتمثل الأساس المزعوم للنزاع التجاري في الممارسات الصينية في مجال نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية؛ إذ اتهمت الإدارة الأمريكية الصين بسرقة التكنولوجيا الأمريكية واستخدام القيود على الملكية الأجنبية والاستثمار وعمليات المراجعة الإدارية والترخيص لفرض نقل التكنولوجيا (البيت الأبيض 2018). بينما اتهمت الحكومة الصينية الولايات المتحدة بتشويه الوقائع، وتزعم بأن عمليات نقل التكنولوجيا والتراخيص بين الشركات الصينية والأجنبية تعد طوعية تمامًا، وملزمة بموجب العقود التي تتبع الممارسات الدولية المتعلقة بالتجارة في التكنولوجيا التجارية. ويعتمد التقدم التكنولوجي في الصين على الاستثمار الحكومي الواسع النطاق في العلوم الأساسية والابتكار (مجلس الدولة الصيني 2018).

يمثل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تغييرًا هيكليًا ومنهجيًا في العلاقات بين البلدين؛ إذ قد ينظر إلى طموح الصين في الريادة في ساحة التنمية الدولية على أنه تطور طبيعي لنفوذها العالمي المتزايد. غير أن الطريقة التي يتعامل بها مسؤولو الحكومة الأمريكية وقادة الرأي مع مبادرة الحزام والطريق (BRI) ومبادرة "صنع في الصين 2025" أظهرت إلى حد كبير مخاوفهم بشأن النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني المتنامي، ومدى تأثيرها في مجال الأمن القومي.

تركز العديد من التقييمات الأمريكية إلى جانب التفاؤل العرضي بشأن الآثار الإيجابية المترتبة على مبادرة الحزام والطريق على المخاوف بشأن جدواها الاقتصادية ومدى الاستدامة المالية والضمانات البيئية والاجتماعية لها؛ إذ ينظر بشكل متزايد إلى توسيع نطاق مشاريع مبادرة الحزام والطريق في أوروبا وآسيا وأفريقيا على مدى السنوات الست الماضية على أنه بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية. وتهدد المؤسسات الدولية الجديدة أو الأطر الاقتصادية التي أنشأتها الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق -مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وبنك التنمية الجديد (NDB)- بتحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

توجد مدرستان فكريتان رئيسيتان في الدراسات الاستراتيجية الأمريكية بشأن كيفية المثلى لحماية المصالح الأمريكية ومواجهة المزايا التي تكتسبها الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق. تتمثل المدرسة الأولى في التوازن الجماعي، إذ يؤكد هذا النهج أن الصين ستستمر في الصعود كقوة دولية وأن ميزان القوى المقابل سيتغير، كما يفترض أنه لا يزال من الممكن الحفاظ على هذا التحول بشكل إيجابي من خلال الاستفادة من القوة الجماعية لتحالف الدول ذات التفكير المماثل. أما المدرسة الثانية فتتمثل في الضغوط الشاملة، إذ قد يشمل هذا النهج تكثيف المبادرات العسكرية والدبلوماسية والجيو-اقتصادية الرامية إلى عرقلة محاولة الصين للفوز بالأسبقية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وربما خارجها (Brands and Cooper 2019). فإذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية اتباع أيًا من هذين النهجين، أو حتى نهجًا هجينًا بينهما، فإنها ستتنافس بشكل مباشر وربما تواجه أو تعوض النفوذ الصيني في المناطق التي تتركز فيها مشاريع مبادرة الحزام والطريق، على الرغم من الخطر المائل في احتمالية أن يؤدي ذلك إلى تصعيد حدة التوترات بدرجة كبيرة.

بدأ البلدان بالفعل بمواجهة مباشرة حول مستقبل تطوير التكنولوجيا القائمة على الإنترنت، وشرعية السياسة الصناعية الصينية -خطة صنع في الصين 2025- التي أصدرها مجلس الدولة الصيني في عام 2015م بهدف نقل البلاد إلى أعلى سلسلة القيمة التصنيعية من خلال زيادة القدرة على الابتكار في عشر صناعات تشمل: صناعات تكنولوجيا المعلومات، والمعدات الفضائية، والمواد الاصطناعية الجديدة، والطب الحيوي الناشئ، والروبوتات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وغيرها.

لا تقوم الصين سوى بتقليد أفضل ممارسات الدول المتقدمة الأخرى. فعلى سبيل المثال، شكلت السياسات الصناعية التي أدخلتها الحكومة الأمريكية -بما فيها خطتها الاستراتيجية الوطنية للتصنيع المتقدم واستراتيجيتها للابتكار الأمريكي- جزءاً من مصدر الإلهام الكامن وراء خطة صنع في الصين 2025. وكذلك تشبه السياسات الصناعية الصينية تلك الخاصة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تشمل تعديل وتحسين الاستثمارات الحكومية لتوسيع نطاق المدخلات في التصنيع، وزيادة المشتريات الحكومية لبعض المنتجات، وتوفير الدعم الائتماني لشركات التصدير لتوسيع أسواقها العالمية، وتوفير التمويل للابتكار في التصنيع (State Council of China 2018).

يتمثل مصدر القلق الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في أن المساعدات المالية التي قد تقدمها الحكومة الصينية لشركاتها من خلال الاستثمارات الموجهة من الدولة والحصول التفضيلي على الائتمان، ستخلق أرضية غير متساوية لتنافس الشركات الأجنبية. ويتمثل مصدر القلق الآخر في أن أهداف المحتوى المحلي لمبادرة (صنع في الصين 2025) ستلحق على الأرجح الأضرار بموردي التكنولوجيا الفائقة التطور في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تشعر الولايات المتحدة الأمريكية -فضلاً عن ذلك- بقلق شديد إزاء أمن تكنولوجيا الاتصالات الصينية وقدرتها التنافسية؛ فإذا فرضت الصين هيمنتها المنفردة على الجيل الخامس (5G) فإنها ستكون قادرة على السيطرة على الفرص الناجمة عن مجموعة من التقنيات الناشئة التي ستعتمد على شبكات هذا الجيل وتتشابك معها. لا سيما وأن القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لاستخدام العقوبات الاقتصادية ستتضاءل مقارنة بالنفوذ غير المسبوق الذي يمكن أن تتمتع به الصين من خلال تكنولوجيا الجيل الخامس (Barr 2020).

كيف يؤثر النزاع التجاري على دول مجلس التعاون الخليجي؟

تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بدرجة كبيرة منذ بدء النزاع التجاري، ولم توقف المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري الذي تم التوصل إليه في شهر يناير تصاعد حدة الخلاف بين البلدين. غير أن المواجهة الممتدة ستلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، وستضيف الأزمة التي طال أمدها تحديات إضافية إلى الوضع الاقتصادي والسياسي المعقد بالفعل لدول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن ملاحظة الأثر الفوري والمباشر لهذه الأزمة على تجارة الطاقة وتدفقات الاستثمار.

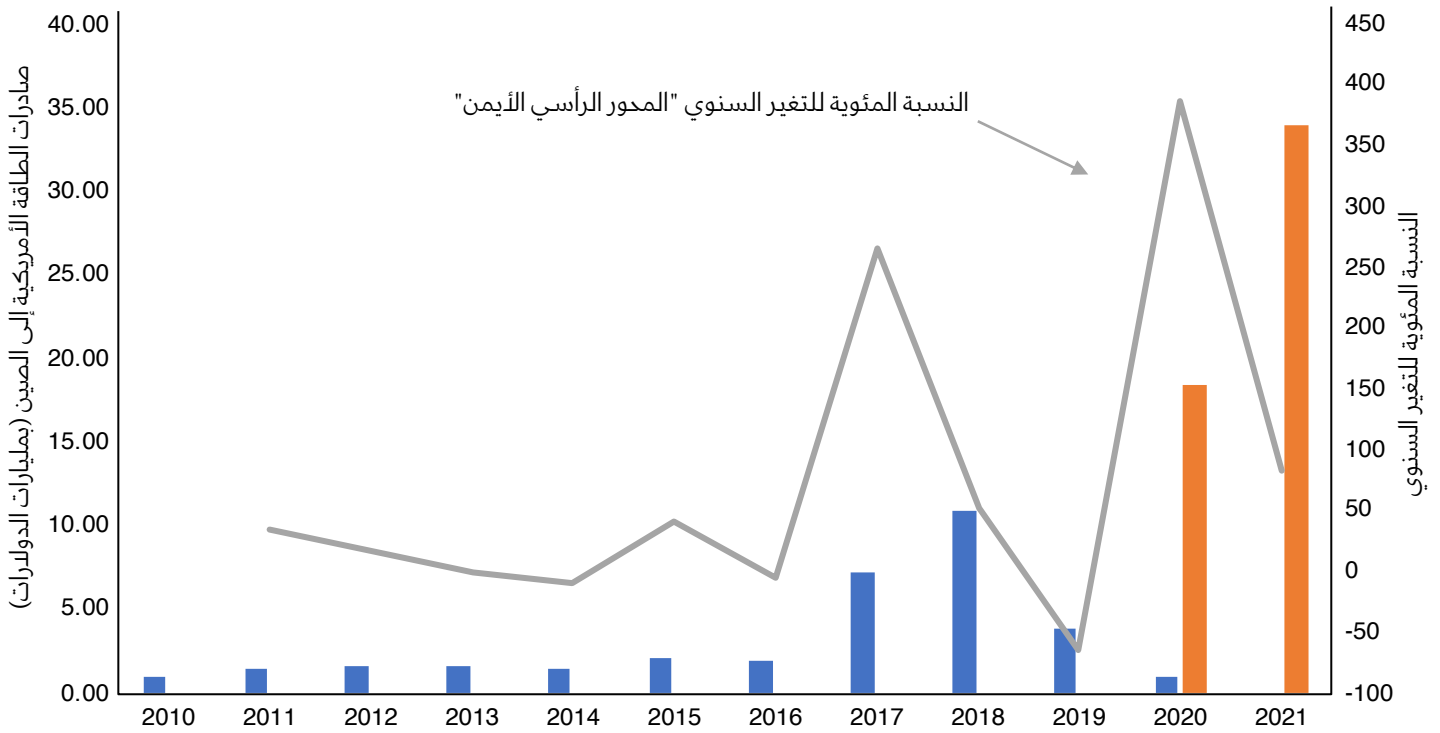
• التأثير على تجارة الطاقة:

التزمت الصين في صفقة المرحلة الأولى بزيادة واردات الطاقة من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020 بمقدار 18.5 مليار دولار، وبمقدار 33.9 مليار دولار في عام 2021م. فإذا أوفت الصين بوعدها كما يوضح الشكل (2)، فإن ذلك سيؤدي إلى نمو يقارب خمسة أضعاف في قيمة صادرات الطاقة الأمريكية إلى الصين بحلول عام 2021م مقارنة بعام 2017م. كذلك سيضيف الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال جائحة كوفيد-19 المزيد من التسليم المادي للنفط الخام وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي المسال، إذا ظلت المحفظة الصينية لواردات الطاقة من الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الوضع الذي كانت عليه في عام 2017م.

والجدير بالذكر هنا أن الاقتصاد الصيني يتجه نحو فترة من النمو البطيء، وهو اتجاه طويل الأمد تحدده المرحلة الأخيرة من التصنيع في الصين. كما ستؤدي جائحة كوفيد-19 والنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى زيادة عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي الصيني في الفترة 2020-2021م. ومن المتوقع انخفاض الطلب على الطاقة

في الصين في عام 2020م بأكثر من 4%، مما يعد انعكاسًا لمتوسط نمو الطلب السنوي في الفترة ما بين عامي 2010 و2019م بنسبة 3% تقريبًا (IEA 2020). وسيكون من الصعب بالنسبة للصين -بناءً على هذه الخلفية- زيادة إجمالي وارداتها من الطاقة خلال العامين المقبلين. ويتمثل أحد الخيارات المحتملة في قيام الصين بخفض وارداتها من الطاقة من الدول الأخرى لاستيعاب الاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ سيتعين عليها بصفة أساسية خفض وارداتها من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال ومنتجات الغاز الطبيعي المسال من دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من التكلفة الباهظة لنقل الخام من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعادل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط تكلفة النقل من دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 2. صادرات الطاقة الأمريكية إلى الصين



المصدر: كابسارك بناءً على بيانات (CEIC)

من جانب آخر، فإنه من غير المرجح أن تؤثر واردات الصين المخفضة من الموردين غير الأمريكيين بدرجة ملحوظة على موردي النفط الخام في دول مجلس التعاون؛ إذ تتمتع مصفاة كبيرة متكاملة ومواقع البتروكيماويات فقط بالمرونة اللازمة لإدارة التحولات في إنتاجية المواد الخام والمنتجات. بينما تستطيع معظم المصافي المستقلة في الصين أن تستخدم فقط أنواع النفط الخام الواردة من دول مجلس التعاون، التي عادة ما تكون ثقيلة ومرة. أما على الصعيد الاستراتيجي، فقد أدت التنمية طويلة المدى للاعتماد الاقتصادي المتبادل والتبادل الثقافي إلى إقامة شراكة شاملة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت العلاقة المستدامة للصين مع دول مجلس التعاون حول توفير الطاقة تخدم أيضًا المصالح الصينية بعيدة المدى.

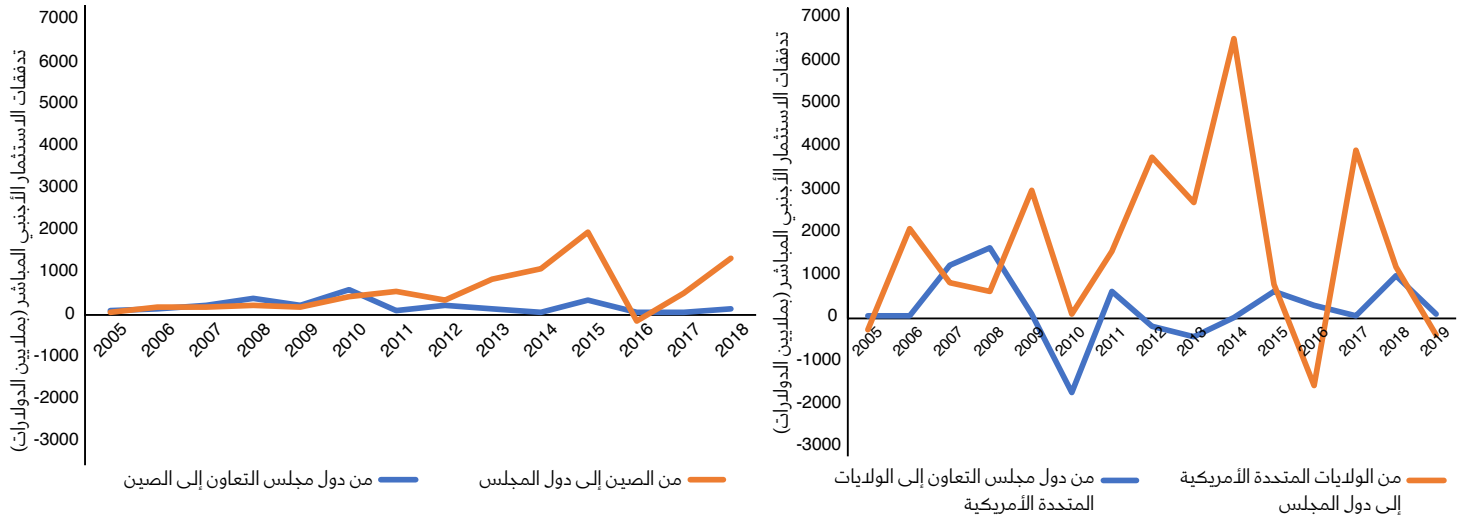
• التأثير على الاستثمارات:

أصبحت الصين أحد أصحاب المصلحة الذين تزداد أهميتهم في برامج التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد تضاعفت التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون في الفترة ما بين الأعوام 2005 و2019م بمقدار ثلاث أضعاف لتصل إلى حوالي 170 مليار دولار. كما سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين إلى دول مجلس التعاون ارتفاعًا حادًا من 52 مليون دولار فقط في عام 2005م، إلى 1.3 مليار دولار في عام 2018م. بينما ركزت الاستثمارات الصينية في دول مجلس التعاون منذ تنفيذ مبادرة الحزام والطريق على قطاع البناء وتشغيل المجمعات الصناعية، مثل مدينة جازان الصناعية في المملكة العربية السعودية، ومنطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي، ومنطقة الدقم الصناعية في سلطنة عمان. تكمل هذه الاستثمارات التنمية المحلية في الصين وتساعد على تيسير حركة التجارة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون، فضلًا عن أن الشركات الصينية تشارك أيضًا في صناعة البتروكيماويات ومصادر الطاقة المتجددة والاتصالات.

وعلى أية حال، تظل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في دول مجلس التعاون والهدف الأول للاستثمارات الأجنبية في دول المجلس. وعلى الرغم من تزايد تدفقات الاستثمارات الخليجية إلى الصين، إلا أن رصيد الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة في دول مجلس التعاون تتجاوز بحلول نهاية عام 2019م 28 مليار دولار، بينما نجد أن رصيد الاستثمارات الأجنبية الخليجية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ أكثر من 12 مليار دولار. ولقد قامت الاتفاقية الإطارية للتجارة والاقتصاد والاستثمار والتعاون التقني المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون والموقعة في عام 2012م بتعزيز العلاقات التجارية بشكل كبير بين الجانبين، لاد سيما في مجال التكنولوجيا الجديدة والصناعات الناشئة. فعلى سبيل المثال، أعلنت الشركة الأمريكية (PayFort) عن مبادرة لزيادة المعاملات والإيرادات عبر شبكة الإنترنت للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، واختارت شركة أوراكل (Oracle) الأمريكية المملكة العربية السعودية لاستضافة مركز بياناتها السحابي الإقليمي، فيما تخطط شركة (Hewlett-Packard) لتوفير المعارف والمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لبناء قدرات سوق العمل السعودي. كذلك وقعت الشركة الأمريكية (Air Products) في عام 2020م اتفاقية مع شركة أكوا باور ونيوم (ACWA Power and Neom) لتطوير منشأة إنتاج الأمونيا الخضراء القائمة على الهيدروجين بقيمة 5 مليارات دولار، والتي تعمل بالطاقة المتجددة في شمال غرب المملكة العربية السعودية.

ستؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى عرقلة الاستثمارات الثنائية والاعتماد على سلسلة التوريد، وربما يؤدي هذا بدوره إلى إعادة توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين نحو شركائهما الاستراتيجيين في دول مجلس التعاون الخليجي وأماكن أخرى، غير أن هذا قد يؤدي أيضًا إلى احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في محيط دول مجلس التعاون. فنجد في إطار التعامل مع التحديات الناجمة عن النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني -أعلى هيئة لصنع القرار في الصين- قد أعلن في 14 مايو من عام 2020م عن استراتيجية للتداول المزدوج. ستعطي الصين بموجب هذه الاستراتيجية الجديدة الأولوية لنمو سوقها المحلي من خلال تعميق إصلاحات الاقتصاد السياسي، فيما ستظل مفتوحة للمستثمرين الأجانب وستعمل على تعزيز ارتباطها بالأسواق الدولية بدلًا من الانفصال عن العالم الخارجي. إذا قدر لهذا الأمر النجاح، فإن ذلك سيعمل على التخفيف إلى حد ما من أي تأثيرات سلبية للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشأن الاستثمارات الصينية في مبادرة الحزام والطريق ومشاريع التعاون الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 3. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، ودول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: كابسارك بناءً على بيانات (CEIC)

الآفاق المستقبلية

لطالما كانت الولايات المتحدة على مدى عقود حليفاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون الخليجي، كذلك أصبحت الصين طرفاً مؤثراً تتزايد أهميته في المنطقة في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الصناعي. ومن جانب آخر، تعتمد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على دول مجلس التعاون لتحقيق التوازن في سوق الطاقة، بينما قد تؤدي برامج التحول الاقتصادي التي تخضع لها دول المجلس في الوقت الحالي إلى إنشاء أسواق مزدهرة للمنتجات الصينية والأمريكية. ولا شك أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيلحق أضراراً حتمية بالنمو الاقتصادي العالمي، لذا يتعين على مجلس التعاون الخليجي العمل على تحقيق التوازن في شراكته مع كلا البلدين ومحاولة سد الفجوة المتزايدة من خلال وضع إطار تعاوني يراعي المصالح الجماعية لأعضائه.

المراجع

Barr, William. 2020. Keynote speech on CSIS event. Chinese Initiative Conference, February 6. <https://www.csis.org/analysis/attorney-general-william-barrs-keynote-address-china-initiative-conference>

Brands, Hal, and Zack Cooper. 2019. "After the responsible stakeholder, what? Debating America's China Strategy." *Texas National Security Review* (2)2.

International Energy Agency (IEA). 2020. "Global Energy Review 2020: The impacts of the Covid-19 crisis on global energy demand and CO2 emissions." April.

State Council of China. 2018. "The Facts and China's Position on China-US Trade Friction." September 24. http://english.www.gov.cn/archive/white_paper/2018/09/26/content_281476319220196.html

White House. 2020. "Presidential Memorandum on the Actions by the United States Related to the Section 301 Investigation." March 22. <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/presidential-memorandum-actions-united-states-related-section-301-investigation/>



www.kapsarc.org